الحصول على حدود آمنة ومتفق عليها » .

واعتقد سنغور، الذي لم يكن معتادا على بهلوانيات الدبلوماسية الاسرائيلية ، ان معنى هذا الكلام هو أن اسرائيل لا تريد فعلا « ضم اي جزء من الاراضي المصرية » ، ولذلك اعتبر ان نتائج رحلة الرؤساء الامريكيين ، التي استهدفت تحريك مهمة يارنغ ، كانت ايجابية ، ولذلك أحس بالاستياء الشديد عندما رفضت اسرائيل التصريح ثانية بذلك، ولفتت نظره الى الفقرة التالية في الجملة « حدود آمنة ومتفق عليها » . وقد أثار موقف سنغور جدلا في الحكومة الاسرائيلية وفي اوساط المعارضة ، وولد قلقا معينا دفع الحكومة الاسرائيلية لارسال احد دبلوماسييها الكبار ، والتر ايتان ، الى السنغال للتفاهم مع سنغور ، وازالة الاشكال . وقد تركز الجدل في الحكومة حول مدى سلامة استعمال اسرائيل لتعبير « عدم ضم » أي اراض، الذي اعتبره بعض الوزراء تعبيرا غير موفق يمكن ان يوقع الحكومة الاسرائيلية في اشكالات شبيهة باشكال سنغور وطالبوا أبا ايبن وزير الخارجية بالكف عن استخدامه . وشرح ابا ايبن في صدد توضيحه للتعبير ان اسرائيل لا تريد فعلا ان « تضم » اراضي عربية ، وانما تريد « التفاهم » مع العرب على تعديل الحدود ، ومتى تم «التفاهم» بين الطرفين على الموضوع فان الامر لا يعود ضما. وقد اغتنم بيجن زعيم المعارضة اليميني فرصة الجدل في الحكومة ليكتب مقالا طويلا في معريف (١٩٧٢/٢/١٨) بين فيه تهافت منطق ايبن ، ودعا الحكومة الاسرائيلية لان تكون صريحة وتستند في احتفاظها بالمناطق « المحررة » (!) على « حق الشعب اليهودي في وطنه » (!) . اننا لم نستطع العثور في الصحف الاسرائيلية على نبأ يذكر ماذا كانت نتيجة المناقشات في الحكومة الاسرائيلية حول اخر ابتكاراتها الديبلوماسية ، ولكن المرء يتفق مع المعلق السياسي لمعريف (عدد ٧٢/٢/١٤) في أن « لبهلوانيات اللغة في الدبلوماسية حدودها أيضا » .

اجتماعات نسيبه : وكشفت الصحف الاسرائيلية في شهر شباط عن حدوث اجتماعات بين انور نسيبه وزير الدفاع الاردني السابق ، وكل من غولدا مئير ودايان وشلومو هليل وزير البوليس الاسرائيلي . وقد كان رد الفعل الاولى لناطقين رسميين هو نفي حدوث هذه الاجتماعات . ثم عادوا فأكدوا نبأ حدوثها وذكروا انها كانت محادثات شخصية . ثم عادوا ثانية فذكروا انها روتين تستوجبه سياسة الجسور المفتوحة ونمط الحياة في الضفة الغربية . ولكن المراقبين السياسيين ربطوا بين جملة قالتها غولدا مئير « عرضا » في اجتماعها بكتلة المعراخ البرلمانية وبين الاجتماعات المذكورة . اذ ذكرت غولدا مئير ، اثناء حديثها عن ازمة المجلس الحاخامي الاعلى التي هددت كتلة المفدال بسببها بالاستقالة من الحكومة ، انه يجب حل المشكلة مع المفدال لانه لا يجوز التفكير بحكومة تستند (دون المفدال) الى مجرد ٦٤ عضوا في الكنيست ثم اضافت : « ماذا سيحدث مثلا لو ان الملك حسين اراد التفاوض معنا حول اتفاق سلام في السنة القادمة ؟ لذلك يجب ان تكون لنا حكومة ثابتة » . وفسر المراقبون جملة غولدا مئير المفاجئة على انها تلميح لاتصالات وقعت مع الاردن. وانطلق الصحفيون وراء نسيبه والمسؤولين الاخرين يحاولون استجلاء الحقيقة . وقد أكد انور نسيبه في مقابلاته الصحفية والتلفزيونية وقوع الاجتماعات ولكنه نفى ان يكون يقوم بدور الوسيط بين الملك حسين وحكومة اسرائيل مدعيا ان « المشكلات التي تواجه اسرائيل معقدة بحيث لا يستطيع غير الحكام في البلدين معالجتها وايجاد حلول لها » ، بينما اصدر مكتب رئيسة وزراء اسرائيل بيانا يؤكد فيه وقوع الاجتماعات ويعلن انها تناولت « مواضيع عامة » . الا ان المراقبين في اسرائيل ، بناء على المعلومات المتسربة اليهم من اوساط مطلعة ، استمروا في التأكيد بأن محادثات نسيبه لم تكن حول مجرد ترتيبات الحج والسياحة وانتخابات البلدية في الضفة الغربية ، وانما تطرقت ايضا الى موضوع التسوية السياسية . وبتاريخ ٢٤/ ٧٢/٢ نشرت هآرتس نبأ صغيرا يقول بأن غولدا مئير تبنت في نقاشات سياسية دارت على مستوى عال في القيادة السياسية موقفا ينادي باعطاء الاولوية لحل مع الاردن على حل مع مصر شارحة موقفها بقولها انه من مصلحة اسرائيل اولا : تحقيق حل يؤمن الجبهة الشرقية . ثانيا : زيادة الشعور في مصر بأن الاتفاقيات في الشرق الاوسط ليست مربوطة باولوية او موافقة القاهرة . وقد عادت هآرتس في اليوم التالي فأكدت النبأ رغم نفي اوساط رئيسة الحكومة له . ان الحكومة الاسرائيلية ما زالت حتى لحظة كتابة هذه السطور تحاول احاطة ما جرى ويجري في الاجتماعات